الأمم المتحدة

TD

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
LIMITED

TD/B(S-XIX)/L.4
7 May 2002

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس التجارة والتنمية

الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة

بانكوك، ٢٩ نيسان/أبريل – ٣ أيار/مايو ٢٠٠٢

ملخص لما أجري على مستوى رفيع من مناقشات تفاعلية وحوار بشأن السياســـات العامة، من إعداد معالي الدكتور سوراكيارت ساذيراتاي، وزير خارجية تايلند

مركز الأمم المتحدة للمؤتمرات – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، بانكوك، ٢ أيار/مايو ٢٠٠٢

مـــع اقترابنا من اختتام استعراض منتصف المدة الذي يجريه الأونكتاد هنا في بانكوك، أعتقد أن بإمكاني القـــول إن مناقشاتنا قد أتاحت لنا جميعاً فرصة حقيقية لتبادل وجهات النظر والاستفادة من تجارب وأفكار كل منا.

ونحـــن جميعاً نعرف أن هذه الفترة هي فترة حاسمة بالنسبة لجميع بلداننا من حيث تنميتها، ومن حيث التحديات التي تواجهها، ومن حيث تحديد المسار الذي سننتهجه في السنوات القادمة.

إن توقيت إجراء استعراض منتصف المدة هو توقيت فريد لأن هذا الاستعراض يندرج ضمن سلسلة من الاجتماعات الرفيعة المستوى خلال هذه السنة. ويتبادر إلى ذهني المؤتمر الدولي لتمويل التنمية المعقود في مونتيري، ومؤتمـــر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة الذي سيعقد قريباً في جوهانسبرغ. فكل مناسبة من هذه المناسبات تتـــيح لنا الفرصة لمتابعة بناء توافق في الآراء واتباع نُهُج عملية نأمل أن تتجه نحو التوصل إلى اتفاق أعم بشأن القضايا البالغة الأهمية المثارة في هذه القاعة.

ومـــن أجـــل تعزيز تأثير مداولاتنا في إطار مناقشاتنا التفاعلية، أود أن أحاول تلخيص بعض الشواغل الرئيســـية الـــتي أثيرت. ومن المؤكد أنه ما من ملخص يمكن أن يكون مرضياً بالكامل للجميع، ولكنني آمل أن أســـتطيع، في هذا الملخص الذي سيتم تعميمه في وقت لاحق كجزء من تقرير الاجتماع، أن أتناول على الأقل معظـــم القضايا التي نوقشت. وسأشير في ملخصي هذا إلى سبعة مجالات رئيسية – الاتجاهات العالمية، والتجارة الدولية والنظام التجاري المتعدد الأطراف، وتمويل التنمية، وتعزيز القدرات التوريدية، وتخفيف وطأة الفقر والتنمية على مستوى القاعدة الشعبية، والإدارة الرشيدة وتماسك السياسات، وأخيراً دور الأونكتاد.

الاتجاهات العالمية

لقد أجرينا في الأونكتاد العاشر مداولات بشأن مخاطر وتحديات العولمة، واتفقنا على استراتيجيات للتنمية في عـــالم أصبح مترابطاً على نحو متزايد. كما اتفقنا على أن العولمة هي عملية مستمرة تنطوي على فرص كما تنطوي على مخاطر وتحديات. وقد أفضت العولمة الاقتصادية السريعة، نتيجة للتقدم التكنولوجي ولتحرير التجارة والتمويل والاستثمار على الصعيد الدولي، إلى توسع في النمو والتنمية الاقتصاديين العالميين. إلا أن الاختلالات التي تتســـم بها عملية العولمة كانت لها أيضاً آثار عنيفة ضارة بعملية تنمية العديد من أقل البلدان نمواً التي تفتقر إلى القدرة على التكيف مع الوتيرة السريعة التي تسير بها عملية العولمة.

وقـــد سجل الاقتصاد العالمي أداءً متفاوتاً منذ ذلك الحين، إذ كانت هناك تفاوتات بين البلدان المتقدمة والـــبلدان النامـــية وكذلك فيما بين المناطق النامية. وقد استمر الانتعاش الذي تحقق في آسيا والذي كان ظاهراً للعيان بالفعل في الأونكتاد العاشر، غير أنه لم يحدث انتعاش موازٍ في أنحاء كثيرة من أفريقيا أو أمريكا اللاتينية. وقد كانت جميع البلدان النامية عرضة للتأثر بالتباطؤ الاقتصادي العالمي الذي بدأ في السنة الأخيرة، وبخاصة تلك البلدان التي تربطها روابط قوية بالنظام التجاري. ومن حسن الطالع أن هذا التباطؤ كان أقل حدة مما كان يخشاه الكثيرون، وقد ظهرت مرة أخرى علامات تدل على حدوث انتعاش.

إن تجربة السنتين الماضيتين تؤكد الحاجة إلى اتباع نهج جماعي إلى حد أبعد إزاء التحديات الاقتصادية في عالم أصبح أكثر اندماجاً. وقد أكد عدد من المؤتمرات الدولية التي عقدت منذ الأونكتاد العاشر الرغبة في اتباع مثل هذا النهج، مع إحراز نتائج إيجابية، ولا سيما في بروكسل والدوحة ومونتيري. كما أن هناك علامات تدل عـــلى أن البلدان الغنية قد أصبحت أكثر استعداداً لدعم أضعف بلدان الأسرة الدولية فيما تواجهه من تحديات إنمائـــية، كمـــا يتـــبين مثلاً من مبادرة الاتحاد الأوروبي المعروفة باسم "كل شيء عدا الأسلحة" والدعم الموعود للبرنامج الجديد لتنمية أفريقيا. ويشكل التعبير القوي عن التضامن في أعقاب الأحداث المأساوية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر دليلاً آخر على الفوائد الناشئة عن التحرك في هذا الاتجاه.

إلا أن مخاطـــر الهبوط التي تواجه البلدان النامية لا تزال كبيرة حسبما يتجلى في المشاكل الاقتصادية التي شهدتها الأرجنتين. فأسعار السلع الأساسية لا تزال تنخفض وتتقلب تقلباً حاداً، مما يثير مشاكل خطيرة بالنسبة للعديد من البلدان الفقيرة المعتمدة على السلع الأساسية. وبالنظر إلى أن الفقر لا يزال يمثل التحدي الكبير بالنسبة لمعظم البلدان النامية، فإن المهمة التي تواجه المجتمع الدولي تظل تتمثل في تعزيز النهج المتعدد الأطراف إزاء التنمية وبخاصة من أجل ضمان الدور المحوري لمنظومة الأمم المتحدة.

التجارة الدولية والنظام التجاري المتعدد الأطراف

تشكل التجارة عنصراً هاماً من عناصر استراتيجيات التنمية، ولربما أصبح هذا العنصر أكثر أهمية مما كان علـــيه في الماضـــي. ولذلـــك فإن إدراج البعد الإنمائي، بما في ذلك الحاجة إلى إزالة قيود التوريد المفروضة على الصادرات، في صلب برنامج العمل الذي أطلق في الدوحة يشكل اعترافاً بإخفاقات الماضي كما يشكل مقياساً لأيـــة التزامات تظهر في المستقبل. ولا تزال هناك أوجه عدم يقين تكتنف ترجمة هذا إلى ممارسة عملية. فلا تزال بلدان نامية عديدة تواجه صعوبات فيما يتصل بالالتزامات التي تم التعهد بها في جولة أوروغواي، ولم يكن وفاء البلدان المتقدمة بالتزاماتها في مستوى التوقعات. يضاف إلى ذلك أن الاتجاهات الحمائية قد عادت إلى الظهور في البلدان الصناعية وفي مجالات، مثل قطاعي الصلب والزراعة، تتسم بأهمية مباشرة بالنسبة للبلدان النامية.

ولـــيس من المستغرب أن تشعر معظم البلدان النامية أن قيام البلدان المستوردة الرئيسية بتحسين إمكانية الوصول إلى الأسواق في مجالات تتسم بأهمية بالنسبة للبلدان النامية هو أمر أساسي للتوصل إلى محصلة ناجحة في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف. وفي هذا الصدد، تظل الحواجز التعريفية وغير التعريفية تشكل محور شواغل هـــذه الـــبلدان. ففي قطاع الزراعة، تؤدي الإعانات الواسعة النطاق إلى تشويه الأسواق وجعل المنافسة متعذرة بالنســـبة للعديـــد مـــن البلدان النامية. وعلى ضوء الفوارق فيما بين البلدان فيما يتعلق بقدرتها على المنافسة في الأســـواق الدولـــية، يلزم أيضاً تعزيز المعاملة الخاصة والتفضيلية كجزء من القواعد التجارية المتعددة الأطراف. يضاف إلى ذلك أنه يلزم تيسير عملية الانضمام، وبخاصة لصالح أقل البلدان نمواً.

كمـــا أن ترتيـــبات التجارة الإقليمية تنطوي على فوائد هامة. ويشكل الترابط بين الترتيبات الإقليمية والترتيبات الثنائية والمتعددة الأطراف قضية يلزم بحثها.

وفي هذه المجالات جميعها، يلزم تعزيز المساعدة التقنية لأغراض بناء القدرات، ليس من أجل تمكين البلدان النامية من المشاركة بمزيد من الفعالية في عملية التفاوض فحسب، وإنما أيضاً من أجل تمكينها من الاستفادة من الفرص التي يتيحها النظام التجاري. وللأونكتاد دور رئيسي يؤديه في هذا الصدد من خلال مراعاة البعد الإنمائي

للمفاوضـــات التجارية، بما في ذلك عن طريق تعزيز المساعدة التي يقدمها من خلال الإطار المتكامل للمساعدة التقنية ذات الصلة بالتجارة.

تمويل التنمية

إن العولمة تعني أنه لم يعد من الممكن تناول مسألة التجارة بمعزل عن مسألة التمويل. وقد اتضح ذلك في مؤتمر مونتيري الذي اعتمد نهجاً متكاملاً إزاء تمويل التنمية.

وعـــلى مدى العقدين الماضيين، شهد تكامل الأسواق المالية تحولاً هاماً نحو التدفقات الرأسمالية الخاصة. وقـــد كان من المتوقع أن يؤدي هذا إلى تشجيع الاندماج على نحو أكثر سلاسة في الاقتصاد العالمي، وبخاصة من قبل البلدان النامية. إلا أنه في غياب ترتيبات مالية عالمية تهدف إلى تحسين إدارة التدفقات الخاصة المتزايدة، كانت هذه التدفقات مصحوبة بتقلبات متزايدة وقد أصبحت تشكل مصدراً رئيسياً لانتشار عدوى الصدمات الاقتصادية في شتى أنحاء العالم النامي. ولدى المضي قدماً في اتجاه الأخذ بترتيبات جديدة، ينبغي إيلاء قدر كافٍ من الاهتمام لاســـتقرار هـــذه التدفقات. ويلزم تعزيز الجهد الدولي الذي يرمي إلى إصلاح البنية المالية الدولية من أجل جعل النظام المالي أكثر استقراراً وبحيث يفضي إلى تعزيز التجارة والتنمية.

وينـــبغي توخي الحذر في عملية التحرير المالي الذي ينبغي أن يكون متلائماً مع الظروف المحددة لمختلف البلدان، مع إيلاء العناية الواجبة لتدرُّج عملية الإصلاح. يضاف إلى ذلك أن التدفقات المالية لا تزال تتأثر تأثراً شـــديداً جداً بسياسات البلدان الصناعية الرئيسية. ويعتبر تحقيق المزيد من التجانس في السياسات العامة في هذه البلدان أمراً أساسياً بالنسبة لتهيئة بيئة مالية دولية أكثر استقراراً. ومما يدعو إلى الأسف أن التقدم المحرز في هذا الاتجاه قد ظل بطيئاً.

ويعتـــبر الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر استقراراً من الناحية النسبية من التدفقات الخاصة القصيرة الأجل كمـــا أنه يمكن أن ينطوي على فوائد على صعيد نقل التكنولوجيا فضلاً عن فوائد أخرى. وما برحت التدفقات الرأسمالية الخاصة، بكل أشكالها، تتركز إلى حد بعيد في عدد قليل من الأسواق الناشئة. وفي هذا الصدد، وبالنسبة لتلك البلدان، وبخاصة أقل البلدان نمواً، التي تجد صعوبة في اجتذاب التدفقات الخاصة الوافدة، قد يثبت عدم نجاح الـــتدابير الرامـــية إلى اجتذاب الاستثمار المباشر، بل إن هذه التدابير قد تفضي، بدلاً من ذلك، إلى ظهور خطر المنافسة المفرطة. ومن شأن قيام بلدان المنشأ باعتماد تدابير داعمة محسنة أن يسهم في معالجة الاختلالات الجغرافية والقطاعية التي تتسم بها تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وينبغي للأطر الدولية بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر، إذا ما تم التفاوض عليها، أن تكون مصممة بحيث تخدم عملية التنمية.

وتظل المساعدة الإنمائية الرسمية تشكل عاملاً رئيسياً بالنسبة لإمكانيات نمو العديد من البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً. وقد بشر مؤتمر مونتيري بحدوث تغير مستحسن في المواقف لدى بعض البلدان المانحة، رغم أن الشروط الجديدة المرتبطة بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية يمكن أن تؤدي إلى زيادة تهميش بعض البلدان إذا ما اعتبرت الإصلاحات شرطاً مسبقاً لتقديم المعونة. ولا تزال أعباء الديون تحد من إمكانيات التنمية في العديد من هذه البلدان نفسها، ويلزم إحراز المزيد من التقدم على صعيد الإعفاء من الديون.

ويظل الافتقار إلى الهياكل الأساسية المادية المناسبة يشكل عقبة رئيسية تعترض التنمية في العديد من البلدان النامية. ويلزم إيجاد الوسائل الكفيلة بتمويل تنمية الهياكل الأساسية.

تعزيز القدرات التوريدية

إن تحرير التجارة يتيح إمكانيات لنمو الصادرات، ولكن النجاح في دخول أسواق الواردات يتطلب إجراء تحسينات كبيرة في القدرة التوريدية للعديد من البلدان النامية. ويشكل التنويع، بالنسبة لبلدان عديدة، التحدي الرئيسي في هذا الصدد. ولا يزال الاعتماد على السلع الأولية يشكل عقبة تعترض سبيل التنمية، وبخاصة في أقل البلدان نمواً وفي أفريقيا، حيث تشكل زيادة القيمة المضافة والصادرات المجهزة عاملاً رئيسياً بالنسبة لتحقيق نمو أسرع. ويتطلب الأمر اتخاذ تدابير للتصدي لانخفاض أسعار السلع الأساسية والتخفيف من حدة الصعوبات الناجمة عن التقلبات المفرطة في الأسعار.

وتشكل فجوة المعرفة والفجوة الرقمية مصدر قلق رئيسياً للمسؤولين عن رسم السياسات العامة في البلدان النامية. ومن الضروري سد هاتين الفجوتين والارتقاء بمستوى القدرة التكنولوجية من أجل الاستفادة من الفرص الناشئة عن عملية العولمة. ويمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يشكل مصدراً من مصادر نقل التكنولوجيا ولكه لم يفِ تماماً بتوقعات العديد من بلدان المنشأ، لأسباب منها مثلاً عدم كفاية الروابط المحلية.

إلا أن الاندماج الناجح لا يمكن أن يتحقق، في النهاية، إلا من خلال وجود قطاع مؤسسات محلي تتوفر له مقومات البقاء والاستمرار. ولهذه الغاية، يعتبر بناء القدرات وتنمية الموارد البشرية أمرين لا غنى عنهما.

وفي حقبة العولمة هذه التي تتسم بتزايد الترابط الاقتصادي، أصبح التعاون الاقتصادي والتقني الأوثق فيما بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، على المستويات الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف، يشكل قوة دافعة رئيسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويمكن للنُهج والشراكات الإقليمية، كما تتجلى مثلاً في إنشاء المعهد الدولي للتجارة والتنمية، أن تكون فعالة في هذا الصدد.

تخفيف وطأة الفقر والتنمية على مستوى القاعدة الشعبية

إن تخفيف وطأة الفقر هو الهدف الأساسي للتنمية، حسبما اتُفق عليه في إعلان الألفية. ويجب أن يكون الناس هم محور أية استراتيجية تهدف إلى تعزيز القدرة الإنتاجية، مع الاعتراف الكامل بالبعد الاجتماعي للتنمية. ولهـــذه الغاية، يجدر الاهتمام بمبادرات تهدف إلى تعزيز التنمية على مستوى القاعدة الشعبية، من قبيل مبادرات التمويل البالغ الصغر. ويجب أن يكون القطاع المحلي قادراً على الاستفادة من تزايد التجارة.

الإدارة الرشيدة وتماسك السياسات

إن التحدي الذي يواجه المسؤولين عن رسم السياسات العامة في كل مكان يتمثل في جعل العولمة عملية تعـــود بالفـــائدة عـــلى الجميع. وهذا يتطلب، قبل كل شيء، اعتماد سياسات محلية تفضي إلى التنمية والإدارة الرشيدة. كما أن لتماسك السياسات على المستويين الكلي والجزئي أهميته. ويمكن للاصغاء إلى مختلف آراء المجتمع المدني أن يوفر أفكاراً متبصرة هامةً.

وفي إطـــار عملية العولمة، لم تعد الإدارة الرشيدة على المستوى المحلي وحدها كافية. فقد ازدادت حدة الحاجـــة إلى تحقـــيق قـــدر أكبر من التماسك والاتساق في السياسات على المستوى المتعدد الأطراف، مع تعزيز مشـــاركة الـــبلدان النامـــية في عملية صنع القرارات على المستوى العالمي. وهذا ينطبق على التجارة والتمويل والاستثمار.

دور الأونكتاد

ينبغي للأونكتاد، وفقاً لخطة عمل بانكوك التي اعتمدت في الأونكتاد العاشر، أن يواصل العمل كمحفل للمناقشـــات والمـــداولات الحكومية الدولية ولبناء توافق في الآراء، وأن يضطلع بأنشطة البحث والتحليل وجمع البيانات، وأن يوفر المساعدة التقنية المكيَّفة مع احتياجات البلدان النامية.

وبالـــنظر إلى أن الأونكتاد يشكل صلة الوصل ضمن منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمعاملة المتكاملة لقضايا التجارة والتنمية والقضايا المترابطة في مجالات التمويل والاستثمار والتكنولوجيا والتنمية المستدامة، فقد تم تفويضه على نحو واضح بالاضطلاع بهذه الوظيفة الهامة بالذات. ولذلك فإن جميع الشركاء الإنمائيين والمنظمات ذات الصلة مدعوون إلى دعم الأونكتاد في تلبية الطلبات المتزايدة الموجهة إليه.

وبذلك ينتهي هذا الملخص. وأود أن أختتم بالقول بأنه كان من دواعي اعتزاز وسرور حكومة وشعب تايلند أن يستضيفا اجتماع استعراض منتصف المدة هذا وأن يرحّبا بكم جميعاً مرة أخرى هنا في بانكوك. وأنتم

جمـــيعاً تعرفون مدى تفاني تايلند في خدمة أهداف الأمم المتحدة والأونكتاد، ولذلك فقد وجدنا ما يبعث على الرضا بصفة خاصة في تعبيرنا الملموس بهذه الطريقة عن دعمنا لهذه الأهداف.

وقد كان هدفنا دائماً، منذ أول مراحل الأعمال التحضيرية لعقد هذا الاجتماع، أن تتاح لنا جميعاً فرصة للالتقاء ولإعمال فكرنا في بعض القضايا الرئيسية المدرجة اليوم على جدول الأعمال الدولي. وإنني شخصياً أعتقد أن هـــذا الهـــدف قد تحقق بالكامل، وآمل بكل صدق أن تشاطروني رأيي هذا. واسمحوا لي أن أشكركم على مشـــاركتكم في هـــذا الاجتماع وأن أتمنى لكم كل النجاح في مساعيكم الرامية إلى النهوض بتنمية عالمية تعود بالفائدة على الجميع.

- - - - -